



الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

«لوجستيك»: قدمنا أقل الأسعار لمناقصة إدارة المخازن بـ «البتروال الوطنية»

أعلنت شركة «كي جي إل لوجستيك» عن قيامها بتقديم أقل الأسعار للممارسة الخاصة بخدمات إدارة المخازن بشركة البترول الوطنية الكويتية، بقيمة 7,24 ملايين دينار وذلك حسب ما نشرت شركة البترول الوطنية على موقعها الإلكتروني. وأوضحت الشركة في بيان للبورصة الكويتية، أمس الثلاثاء، أن الممارسة تحمل رقم (0023/CCD)، علماً بأن مدة التنفيذ 5 سنوات. وقالت «لوجستيك» إن العائد المتوقع من العقد في حدود 5% (بما يعادل 362 ألف دينار)، موضحة بأن النسبة متغيرة بحسب ظروف التنفيذ والتغيرات السعرية.

بأصول سيادية قيمتها 522 مليار دولار تمثل 384% من الناتج المحلي الإجمالي في 2018

«S&P»: الكويت الأقوى ائتمانياً على مستوى العالم

الأصول السيادية لسبع حكومات تزيد عن ناتجها المحلي الإجمالي السنوي حسب تقديرات 2018									
الدولة	2015			2018 المتوقعة			2021 المتوقعة		
	الأصول السائبة	أصول خارجية	الأصول السائبة/ الناتج المحلي (%)	الأصول السائبة/ الناتج المحلي (%)	أصول خارجية	الأصول السائبة/ الناتج المحلي (%)	الأصول السائبة/ الناتج المحلي (%)	أصول خارجية	الأصول السائبة/ الناتج المحلي (%)
الكويت (المقدرة)	474	412	414	599	562	406	1096	522	406
النرويج (المعلن عنها)	922	830	238	1008	1029	231	686	618	249
أبوظبي (المقدرة)	538	511	254	580	522	249	562	570	130
سنغافورة (المقدرة)	551	427	181	163	495	130	281	246	133
قطر (المقدرة)	239	200	145	195	246	133	10	8	145
جيرسي (المعلن عنها)	7	7	119	134	8	145	5	4	114
غيرنزي (المعلن عنها)	4	4	88	109	4	114			

كافة القيم بالمليار دولار أميركي

600 مليار دولار أصول الكويت السيادية بحلول 2021 بنمو سنوي 5%

477 مليار دولار استثمارات الكويت بالخارج.. تمثل 91% من أصولها السيادية

7 دول على مستوى العالم تزيد أصولها السيادية على 100% من ناتجها المحلي

الكويت ستحافظ على صدارة الترتيب وبفارق كبير عن النرويج صاحبة المركز الثاني

الأصول الحكومية السائبة للدول الخليجية قد انخفضت بنحو 90 مليار دولار في العام 2015، على الرغم من أن نسب الأصول السائبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لكل من الكويت وأبوظبي وقطر، والسعودية كبيرة، بقيت أعلى بكثير من 100% من الناتج المحلي الإجمالي. وكان السبب الرئيسي للانخفاض استخدام هذه الحكومات لأصولها، أو للعائد الاستثماري الذي تجنيه منها لتمويل العجز المالي الناتج عن انخفاض أسعار النفط، باستثناء الكويت وأبوظبي، حيث تظهر التقديرات نمواً في القيمة الاسمية للأصول.

بالنسبة للكويت فقد كان ذلك ناتجاً عن مطالبة قانونية للحكومة لتحويل 10% من الإيرادات إلى صندوق الأجيال المستقبلية للدولة، وعن القيمة الاسمية المرتفعة للأصول التي توفر عوائد سنوية كبيرة، ومستويات التعادل المالي المنخفضة نسبياً لديها، وعلى نحو مماثل، تمتلك أبوظبي قدرًا كبيراً من الأصول الحكومية الاسمية وكانت قادرة إلى حد كبير على احتواء عجزها المالي. وأما السعودية فهي على الرغم من امتلاكها ضعف الأصول الاسمية التي امتلكتها الكويت في العام 2014، إلا أن حجم واستمرار الفجوة المالية الناشئة عن انخفاض أسعار النفط أدى إلى لجوء الحكومة إلى سحب ما يقدر بنحو 235 مليار دولار في الفترة ما بين العام 2014 و2018.

وتوقع التقرير أن تحافظ كل من الكويت وأبوظبي وقطر على أصول سائبة تزيد على 100% من الناتج المحلي الإجمالي. ويأخذ التقرير في الاعتبار نسبة الأصول السائبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول الخليجية، باستثناء الكويت، مستقراً عند نحو 110% من الناتج المحلي الإجمالي حتى العام 2021، وأما البحرين فمن المتوقع أن يتراجع حجم أصولها إلى ما دون 25% من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي ستكون خارج هذه المجموعة.

التي تمتد حتى العام 2021. وتوقع التقرير أن تحافظ النرويج على مرتبة الريادة من حيث القيمة الاسمية، وبأن تحافظ الكويت على مرتبة الريادة من حيث نسبة الأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي.

كما توقعت الوكالة بأن يبقى متوسط الأصول الحالي للحكومات السيادية السبع إلى الناتج المحلي الإجمالي قوياً، نحو 200% من الناتج المحلي الإجمالي، فيما قال التقرير إنه لا يوجد أي منطقة تفسر الدعم المختلف الذي يمكن للأصول السائبة أن تقدمه للمنصف السيادي أفضل من منطقة مجلس التعاون الخليجي. وحلت كل الدول الخليجية بين الحكومات السيادية التي تتجاوز أصولها السائبة 25% من الناتج المحلي الإجمالي، والبالغ عددها 22 حكومة سيادية على مستوى العالم، و3 حكومات منها تتجاوز أصول كل منها 100% من الناتج المحلي الإجمالي. بقيت تصنيفاتنا الائتمانية عند لكل من الكويت وأبوظبي مستقرة عند الدرجة AA خلال فترة الإنخفاض الأخيرة في أسعار النفط، مما يشير إلى استقرار التصنيف الائتماني بشرط امتلاك أصول سائبة كبيرة.

ترجمات 2015

وذكر التقرير أن القيمة الاسمية لإجمالي

يمكن أن تخفف من تأثير دعم حجم الأصول الكبير للتصنيفات الائتمانية السيادية. ولكن عندما تتجاوز الأصول الحكومية 100% من الناتج المحلي الإجمالي، فإن التأثير الإيجابي يكون واضحاً خلال التحليل الذي قامت به الوكالة، كما هو الحال بالنسبة لسبع حكومات فقط تقوم الوكالة بتصنيفها. تأتي في مقدمتها الكويت، تليها النرويج وأبوظبي.

وأشار التقرير إلى أن هذه الحكومات تستطيع، بالطبع، استخدام هذه الأصول

يمكن أن تخفف من تأثير دعم حجم الأصول الكبير للتصنيفات الائتمانية السيادية. ولكن عندما تتجاوز الأصول الحكومية 100% من الناتج المحلي الإجمالي، فإن التأثير الإيجابي يكون واضحاً خلال التحليل الذي قامت به الوكالة، كما هو الحال بالنسبة لسبع حكومات فقط تقوم الوكالة بتصنيفها. تأتي في مقدمتها الكويت، تليها النرويج وأبوظبي.



قدرت وكالة «ستاندرد آند بورز» العالمية الأصول السيادية للكويت بنهاية 2018 عند 522 مليار دولار منها 477 مليار دولار أصولاً خارجية (تمثل الأصول الخارجية 91% من إجمالي الأصول السيادية) وتمثل الأصول السيادية السائبة للكويت 384% من الناتج المحلي الإجمالي وتعد بذلك الأولى على مستوى العالم من حيث قدرتها على سداد التزاماتها وتحقيق الأمان المالي بمواجهة أي أزمات اقتصادية أو مالية. وتصل تقديرات الناتج المحلي للكويت في 2018 إلى 135 مليار دولار، وتتضمن الأصول السيادية تقديرات أصول الهيئة العامة للاستثمار، والودائع الحكومية لدى البنك المركزي والمؤسسات المالية.

وتوقعت الوكالة في تقريرها أن يزداد حجم أصول الصندوق السيادي ليصل إلى قرابة 600 مليار دولار بنهاية 2021 ويزيادة بنسبة 15% خلال السنوات الثلاث المقبلة بمعدل سنوي يصل إلى 5%. وقال التقرير أن الأصول الخارجية من إجمالي أصول الكويت السيادية بعد ثلاث سنوات سيصل إلى 562 مليار دولار فيما ستخطي الأصول السيادية 406% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد.

وبحسب المعيار الخاص بالأمان المالي والقدرة على مواجهة الأزمات في حال تخطت الأصول السيادية 100% من الناتج المحلي الإجمالي، جاءت الكويت على رأس قائمة تضم 7 دول تتمتع بتلك النسبة المرتفعة لأصولها مقابل الناتج المحلي وبفارق كبير عن النرويج التي حلت بالمركز الثاني بنسبة أصول سيادية 248% للناتج المحلي الإجمالي.

تصنيف ائتماني قوي

وذكر التقرير أن امتلاك الحكومات حجم كبير من الأصول السائبة يمكن أن يشكل دعماً كبيراً للتصنيفات الائتمانية السيادية لهذه الحكومات. وتشمل التصنيفات الائتمانية السيادية تقييماً للعديد من العوامل، منها عوامل

نظام الشقق السكنية.. وتقدم العطاءات في موعد غايته 7 أكتوبر المقبل طرح مناقصة إنشاء 40 عمارة في مدينة صباح الأحمد السكنية

محمود عيسى

دعت الهيئة العامة للرعاية السكنية شركات المقاولات المعنية إلى تقديم عروضها للمشاركة في مناقصة لبناء 40 عمارة بنظام الشقق السكنية في منطقة مدينة صباح الأحمد السكنية على أن تقدم العطاءات في موعد غايته 7 أكتوبر المقبل، مشيرة إلى أن البنائات الـ40 ستحتوي على 720 شقة سكنية. وقالت مجلة ميد إنه يتعين من مراجعة قائمة الشركات التي تمت دعوتها لتقديم العطاءات، والتي تضم أسماء 21 شركة محلية وأجنبية، هيمنة الشركات المحلية على القائمة ونسبة تتجاوز 76% حيث تضمنت 16 شركة محلية تصدرتها شركات معروفة في قطاع المقاولات، منها على سبيل المثال شركة الأحمدية للمقاولات والتجارة، والغانم الدولية والمقاولون العرب وعلي الخرافي والشركة الكويتية لبناء العامل والمقاولات وشركة المجموعة المشتركة وغيرها.



بين القطاعين العام والخاص في المدينة الجاري انشاؤها تشمل ما يلي: ● وحدات سكنية للإيجار، ووحدات البيع بالتجزئة ونادي الأطفال والحديقة. ● المنطقة الصناعية للصناعات الخفيفة أو المتوسطة وورش التصليح والخدمات ومناطق التخزين. تتضمن الحزمة بناء أربعة مبان حكومية وسكن للعمال.

ويجري تطوير مدينة صباح الأحمد على مساحة إجمالية قدرها 4 آلاف هكتار، حيث من المتوقع أن تحتوي على أكثر من 2000 قبلاً وعدد مماثل من المدرسة، بالإضافة إلى 52 مدرسة و70 مسجداً عند الانتهاء.

فيما اقتصر اسماء الشركات الأجنبية على شركتين من كل من الصين وتركيا وشركة واحدة هندية. تجدر الإشارة إلى أن مدينة صباح الأحمد تقع على بعد 65 كيلومتراً تقريباً جنوب مدينة الكويت، وستضم 107 مبان سكنية يتراوح ارتفاعها بين 6 و8 أدوار، علماً أن هذه البنائات لا تشكل جزءاً من حزمة الشراكة بين القطاعين العام والخاص المخطط لها في مدينة صباح الأحمد. وأشارت مجلة ميد إلى أن فرص الاستثمار في الشركة

المدن الجديدة تساعد في تصحيح أسعار العقارات بعد ارتفاعها بشكل كبير خلال الآونة الأخيرة

اخبار البورصة

«سفن» توقع عقداً بـ 6,7 ملايين دينار لصالح «كيبك»

أعلنت شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن عن توقيع عقد مع المقاتل الرئيسي لمشروع المصفاة الجديدة «الزور»، لصالح الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة «كيبك»، وأوضحت «سفن» في بيان للبورصة الكويتية، أمس الثلاثاء، أن العقد قيمته 6,7 ملايين دينار

أعلنت شركة رابطة الكويت والخليج للنقل عن ترسية عقد من شركة نفط الكويت على إحدى الشركات التابعة لـ «الرابطة»، بقيمة 1,94 مليون دينار. وقالت «الرابطة» في بيان للبورصة الكويتية، أمس الثلاثاء، إن العقد تمت ترسيته على

تابعة لـ «الرابطة» تفوز بعقد من «نفط الكويت» بمليوني دينار

شركة «كي جي إل للنقل» التابعة للمجموعة. وأوضحت أن العقد يتعلق بتوريد معدات مكافحة حرائق مع شركة «نفط الكويت». وذكرت «الرابطة» أن العائد المتوقع من العقد في حدود 5% (قرابة 100 ألف دينار).

أعلنت شركة أعيان للإجارة والاستثمار عن إتمام صفقة تنازل الشركة عن حصصها في شركة إنشاء الأهلية العقارية واستلام كل المبالغ الخاصة بذلك. وقالت الشركة في بيان للبورصة الكويتية، أمس الثلاثاء، إن الصفقة ستترتب عليها زيادة قيمة النقد وانخفاض بقيمة الأصول الأخرى بنحو 1,125 مليون دينار، وستظهر في البيانات المالية للربع الثالث من العام الحالي.

على الجانب الآخر، أعلنت شركة مبرد القابضة عن إتمام صفقة الاستحواذ على حصص في «إنشاء العقارية» وسداد

«مبرد» تستحوذ على كامل أسهم «إنشاء»

كل المبالغ الخاصة بالصفقة. وقالت «مبرد» في بيان للبورصة الكويتية أمس، إن الصفقة سترتب عليها انخفاض قيمة النقد وزيادة في قيمة الأصول الأخرى والاستثمارات بمبلغ 1,14 مليون دينار. وأوضحت «مبرد» أن إتمام الصفقة يعني أن «إنشاء» العقارية، ستصبح تابعة للشركة بنسبة 100% وتضاف نتائج أعمالها إلى الأرباح والخسائر، موضحة أن كل الأمور المالية المترتبة على الصفقة سيتم إدراجها ضمن البيانات المالية للربع الثالث من العام الحالي.